اتحاد شركات التأمين يستضيف الاجتماع الجانبي للجنة الملكية المكلفة بدراسة القطاع المالي والتأميني

أخبار البلد-

استكمالا لجهود اللجنة الملكية لمناقشة التحديات التي تواجه القطاع المالي والتأميني المشكلة في ضوء مخرجات ورشة العمل الاقتصادية الوطنية التي ينظمها الديوان الملكي الهاشمي، بالتعاون مع الحكومة، لوضع رؤية اقتصادية شاملة، وخارطة طريق محكمة للسنوات المقبلة لتحقيق النمو الشامل المستدام، بمشاركة مجموعة من الوزراء ونحو 300 مشارك متخصص في 14 قطاعا حيويا تحت عنوان "الانتقال نحو المستقبل: تحرير الإمكانيات لتحديث الاقتصاد"، عقدت اللجنة المختصة بقطاع التأمين من ضمن (14) لجنة شكلت لتناقش باقي القطاعات الاقتصادية اجتماعها الجانبي بعد الاجتماعين التي عقدت في الديوان الملكي العامر مطلع شهر اذار الحالي لاستكمال مناقشة التحديات والصعوبات التي تواجه قطاع التامين.

أخبار البلد
نرصد الحدث كما حدث

واستضاف الاتحاد هذا الاجتماع في مقره تمهيدا لمراجعة المخرجات والتوصيات التي توصلت لها اللجنة والتي سيتم عرضها في الاجتماع الثالث للجنة الملكية المقرر عقده يوم السبت القادم وذلك بحضور المهندس ماجد سميرات رئيس مجلس ادارة الاتحاد وعضو اللجنة الملكية وبحضور اعضاء اللجنة الملكية من القطاع التي ضمت كل من السيدة رنا طهبوب المدير التنفيذي لمديرية الرقابة على أعمال التأمين في البنك المركزي الأردني والسيد عصام عبد الخالق مدير عام شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين والدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك في الأردن.

كما وحضر الاجتماع الجانبي اعضاء مجلس ادارة الاتحاد كل من السيد رشيد الهباب والسيد ضياء الدسوقي والدكتور مؤيد كلوب نائب مدير الاتحاد الاردني لشركات التأمين والسيد ماهر عواد مساعد مدير الاتحاد لشؤون الدراسات والتدريب.

وتمحورت النقاشات في هذا الاجتماع حول الإجراءات المُمكنة لقطاع التأمين من حيث الأطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية والبيئية وأولويات النمو على المدى القصير والطويل، واقتراح الحلول للنهوض بالقطاع وتجاوز التحديات التي تواجهه ليتمكن من تحقيق النمو المستدام وربحية معقولة تضمن استدامة القطاع ويكون عنصر جذب للاستثمارات والمحافظة على هذا القطاع الحيوي الذي يشكل عنصر رافد للاقتصاد الوطني، حيث يعاني القطاع من كثير من الصعوبات والتحديات تحتاج الى ايجاد حلول تضمن قدرة القطاع على الاستمرار بتقديم خدماته التأمينية للمواطنين.

ومن المؤمل أن تفضي مخرجات هذه الورشة إلى تبني رؤية وخارطة طريق ليس لهذه الحكومة فحسب وإنما للحكومات المتعاقبة لتعمل على تنفيذها ولتتمكن من تسريع وتيرة الإنتاج والابتعاد عن تباطؤ المسيرة التي أشار إليها جلالة الملك في رسالته إلى الشعب الأردني بمناسبة العيد الستين لميلاد لجلالته.